



بسم الله الرحمن الرحيم صاحبة ملكية خاصة
العدد : ١ / ٢٠١٧/٤/٣٠ التاريخ
محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي لشركة المعمورة للأستثمارات العقارية - مساهمة خاصة - المنعقد في المركز الثقافي
النفطي - بغداد - بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣٠ .

- استناداً لاحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس ادارة الشركة رقم ٢/ والمؤرخ في ٢٠١٧/٣/٧ والدعوة الموجه من قبل رئيس مجلس الادارة اجتمعت الهيئة العامة للشركة الساعة العاشرة صباحاً يوم الاحد المصادف ٢٠١٧/٤/٣٠ وقد ترأس الجلسة السيد ياسر احمد الهاشمي رئيس مجلس الادارة وعين كل من السيد خالد محمد عبد الله كاتباً للجلسة والسيد سعد خضر الياس فندقلي مراقباً لها.
وبعد مرور نصف ساعة على الاجتماع تم احتساب النصاب القانوني (بعد غلقه). وقد أعلن عن تحققه لحضور من يحمل أصلية وانابة وكالة أسهم مقدارها (١٤٤٢٤٥٠,٧٨٨٤) سهم والتي تعادل نسبة ٧٥% من أصل رأس المال الشركة البالغ (١٩٢٠٠٠٠٠٠) دينار وتم انتخاب السيد علي جليل عبيد رئيساً للهيئة العامة بالاجماع وبвшراً بمناقشة جدول الاعمال

ريلاتي:-

- ١- الاستماع الى تقرير مجلس الادارة حول نشاطات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٣/١ .
- قدم السيد رئيس الهيئة العامة ملخصاً حول نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وأهم القرارات الواردة في تقرير مجلس الادارة وبعد ذلك تم عرض التقرير للمناقشة :

أ- اقترح المساهم السيد علي سعيد عبد الحسين أن تلجاً الشركة الى خيار تأجير الشقق العائنة اليها وذلك لقلة اقبال المواطنين على الشراء بالوقت الحاضر بسبب ظروف البلد الحالية.

- اجابه السيد رئيس الهيئة العامة بأن هذه العملية تحتاج الى رأس المال كبير جداً وبما ان رأس المال الشركة محدود مما يؤثر ذلك على فقدان السيولة النقدية الذي ينعكس سلباً على أكمال مشاريع الشركة الأخرى.
- كما وضح السيد المدير المفوض بأن عملية الاجار في الوقت الحاضر فيها محاذير كثيرة منها تمسك المستأجر بالوحدة وعدم اخلائها عند الحصول على مشتري مما يتطلب الدخول في مشاكل واللجوء الى المحاكم المختصة لجسم الموضوع والتي تأخذ وقت طويل جداً في حسم مثل هذه القضايا.
- كما وضحا كل من السيد رئيس الهيئة العامة والمدير المفوض بأن عملية بيع الشقق العائنة للشركة تجري بتنسيابة جيدة والدليل على ذلك بيع أغلى الشقق بوقت مقبول .

ب- طلب المساهم السيد عبد الملك عبد الهادي توضيح عن ارض الغزالية العائنة للشركة.

- اجابه كل من السيد رئيس الهيئة العامة والمدير المفوض بأن الشركة جادة ببيع ارض الغزالية لحفظ اموال الشركة من التجاوزات وذلك من خلال فتح قنوات مع عدة مستثمرين واخرها تم التعاقد مع احد المستثمرين وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين حيث طلب المستثمر تسجيل الاستثمار باسمه لغرض المباشرة بالمشروع مما دعا ذلك الى رفض الامر من قبل الشركة وايقاف عملية الاستثمار .

ـ كما وضح السيد المدير المفوض بان هناك عدة جهات تقدمت للشراء وتم تحديد سعر الدونم بالفعل ولكن عملية تحويل الاموال من الخارج الى حساب الشركة غير مضمونة وقد تدخل في عملية غسيل الاموال والتي نحن في غنى عنها.

ـ ج- اقترح المساهم السيد مازن عاصم تأجير الطابقين الارضي والاول في عمارة المسing العقار (٣١٦/١٢٠) بتناوبين المتوقف العمل فيها حالياً".

- اجابه السيد رئيس الهيئة العامة بأن القطعة اعلاه معروضة للبيع وفي حالة الحصول على مشتري لها ستكون هناك صعوبة في عملية اخلاء المستاجر كما ذكرنا سابقاً".
- واكد له بان هناك مقترح من قبل مجلس الادارة بقطع الطابقين الارضي والاول ومن ثم تأجيرها الى محلات ومكاتب تجارية ولو ان الشركة تفضل بيعها من اجل الحصول على سيولة نقدية لتمويل مشاريعها الاخرى.



العدد :

التاريخ : ٢٠١ / ١ /

- تم عرض تقرير مجلس الادارة للتصويت وتمت المصادقة عليه بالإجماع من قبل الهيئة العامة .

٢- الاستماع الى تقرير مراقب حسابات الشركة ومناقشة البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.

- تم عرض التقرير اعلاه للمناقشة وكما يلي:-

- أقترح احد المساهمين تقديم شكر للسيد تحسين نعمة العارضي مراقب حسابات الشركة .

- تم عرض تقرير مراقب حسابات الشركة والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ للتصويت وتمت الموافقة والمصادقة عليهما بالإجماع.

٣- مناقشة واقرار مقوس الارباح لسنة ٢٠١٦ .

تم عرض الفقرة اعلاه من قبل السيد رئيس الهيئة العامة للمناقشة والتصويت .
بعد المناقشة والتصويت حصلت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على اقرار الارباح الى حساب الفائض المتراكם وفقاً لاحكام المادة (٥٥/ثانياً) من قانون الشركات وبنسبة ١٥% من رأس المال الشركة والتي تبلغ (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم

٤- زيادة رأس المال الشركة بموجب المادة (٥٥) اولاً) وثانياً) من قانون الشركات .

تم عرض الفقرة اعلاه من قبل السيد رئيس الهيئة العامة للمناقشة والتصويت وكما يلي:

أ- وضح السيد رئيس الهيئة العامة بأن الشركة لديها الامكانية المادية على الاستمرار بأكمال مشروع كهرمانة العقار (٤٨٠/٣٢٣) والمباشرة بالهيكل الكونكريتي لارض العروض العقار (١٢٣/٣٣٢) والذي يحتاج الى سيولة نقية من اجل تمويله .

ب- اقترح احد المساهمين ان تكون نسبة الزيادة ٢٠% من رأس المال الشركة .

ج- اقترح مساهم اخر ان تكون نسبة الزيادة ٢٥% من رأس المال الشركة .

بعد المناقشة والتصويت حصلت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على زيادة رأس المال الشركة من ١٩٢٠,٠٠,٠٠٠ دينار الى ٢٢٧٨,٠٠,٠٠٠ دينار وذلك بطرح أسهم جديدة مقدارها ٢٨٨,٠٠,٠٠٠ سهم للاكتتاب وفقاً لاحكام المادة (٥٥ او...) واسهم مجانية توزع على المساهمين كلاً حسب نسبة مساهمته مقدارها ٧٠,٠٠,٠٠٠ سهم من حساب الفائض المتراكם وفقاً لاحكام المادة (٥٥ ثانياً) من قانون الشركات وتعديل المادة الخامسة من عقد تأسيس الشركة ليصبح منطوقها كالاتي :-

المادة الخامسة:-

رأس المال الشركة ٢٢٧٨,٠٠,٠٠٠ اثنان وعشرون مليار وسبعمائة وثمانون مليون دينار مقسمة الى ٢٢٧٨,٠٠,٠٠٠ اثنان وعشرون مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد مدفوعة بالكامل .

٥- اقرار مكافأة رئيس واعضاء مجلس إدارة الشركة وابراء ذمتهم .

تم عرض الفقرة اعلاه على الهيئة العامة للمناقشة والتصويت وكما يلي:-

أ- المقترح الاول تكون المكافأة كما في العام السابق (٩٠٠,٠٠٠) دينار لرئيس المجلس و (٨٠,٠٠٠) دينار لكل عضو .

ب- المقترح الثاني تكون المكافأة (٧٠,٠٠٠) دينار لرئيس المجلس و (٦٠,٠٠٠) دينار لكل عضو .

وبعد المناقشة والتصويت حصلت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على المقترن الثاني (٧٠,٠٠٠) دينار لرئيس المجلس و (٦٠,٠٠٠) دينار لكل عضو وابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة .



العدد :

التاريخ : ٢٠١ / ١ / ٢٠١٧

- ٦- تعين مراقب حسابات للشركة لسنة ٢٠١٧ وتحديد أجوره .
 طلب السيد رئيس الهيئة العامة من السيد مراقب حسابات الشركة تتحقق أجوره بدقيق الحسابات .
 اجابه السيد مراقب الحسابات بأن هذه الاجور تتضمن مراجعة ملحوظة مهنة تدقيق الحسابات ولا يجوز تقليلها او زيتها .

تم التصويت بالإجماع على تعين السيد تحسين نعيم العارضي مراقباً للحسابات الشركة لسنة ٢٠١٧ وتحديد أجوره بموجب ضوابط وتعليمات مجلس المهنة .

ولعدم وجود نقاط أخرى فقد أختتم الاجتماع الساعة ١٢:٠٠ ظهراً .

رئيس الهيئة العامة
علي جليل عبيد

مراقب الجلسة
سعد خضر الياس فندقى

كاتب الجلسة
خالد محمد عبد الله



مذكرة
بيان
الموافق
٢٠١٨/١٠/٢٣